مداخلة:

دور الفاعلين التربويين المغاربة
في أجرأة اللغة العربية:الواقع والآفاق

د.مريم دمنوتي

تطرح إشكالية مقاربة اللغة العربية في علاقتها بالمنظومة التربوية داخل المغرب أسئلة نظرية ومنهجية متعددة، مرتبطة بحقول معرفية متداخلة : كالحقل التربوي ، الحقل السوسيولوجي ، الحقل السيكولوجي... الخ. ونود أن نشير في بداية هذه المداخلة ، أننا سنقارب هذه الإشكالية من منظور سوسيوتربوي نقدي، معتمدين في ذلك على أهم المرجعيات الرسمية التي تؤطر تدريس مادة اللغة العربية في القطاع المدرسي ويتعلق الأمر بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتقارير المجلس الأعلى للتعليم والبرنامج الاستعجالي وما تولد عنه من إصلاح نظام التربية والتكوين بالمغرب.في هذا السياق، نطرح الأسئلة التالية:

1. ماهو الدور الذي لعبه الفاعلون التربويون المغاربة في النهوض والارتقاء باللغة العربية؟
2. ماهي المكاسب التي تم تحقيقها في ضوء الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟
3. ماهي البدائل المقترحة لتجاوز الوضع المزري الذي تعرفه اللغة العربية في القطاع المدرسي بالمغرب؟

لقد أولى الميثاق الوطني للتربية والتكوين الصادر سنة 2000م أهمية بالغة للغة العربية، يتجلى ذلك بوضوح في الإشارة إليها في بداية القسم الأول من الميثاق والتنصيص على أهميتها: «يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها

العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية؛ عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم أعوان واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيرا وكتابة، متفتحون على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، متشبعون بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبنى الممارسة الديمقراطية في ظل دولة الحق والقانون»[1].

كما ورد أيضا في الدعامة التاسعة من الميثاق الوطني ما يلي: «إن اللغة العربية وبمقتضى دستور المملكة المغربية، هي اللغة الرسمية للبلاد، وحيث أن تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحا وطنيا»[2].

نستشف من خلال هذين المرتكزين الثابتين، أن اللغة العربية ليست أداة للتواصل فقط، بل هي عنصر أساس من الهوية الوطنية، ورمز للانتماء الإسلامي، ومكون جوهري لغرس محبة الأمة العربية والتعلق بماضيها المشرق ومجدها الخالد. كما نستخلص أيضا، أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، جعل اللغة العربية في مقدمة الغايات الأساسية والأهداف الكبرى لإصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب. وذلك حينما أكد على مسألة التواصل وجعل المتعلم قادرا على التعبير السليم باللغة العربية قراءة وكتابة وتعبيرا والتمكن من عدد من القواعد اللغوية، قادرا على استعمالها بشكل صحيح في أنشطته اللغوية المنطوقة والمكتوبة وفي التواصل السليم مع الغير. وهذا ما ينسجم وما أشار إليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين من رغبة ملحة في تحسين آليات تعليم اللغة العربية، حيث ورد في المادة 111 من الميثاق الوطني ما يلي: «يتم تجديد اللغة العربية

وتقويته مع جعله إلزاميا لكل الأطفال المغاربة في كل المؤسسات التربوية العاملة بالمغرب مع مراعاة الاتفاقيات الثنائية المنظمة لمؤسسات البعثات الأجنبية»[3].

وانطلاقا من هذا المرتكز الثابت، نرى أن الميثاق الوطني يستهدف تقوية استعمال اللغة العربية ،وجعلها إجبارية لكل الأطفال المغاربة البالغين سن التمدرس، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المغاربة ذكورا وإناثا، وذلك عبر إكسابهم كفايات استراتيجية وتواصلية ومنهجية وثقافية وتكنولوجية تمكنهم من التواصل باللغة العربية والاستئناس باللغات الأجنبية، كما يهدف إلى تمكين المتعلم المغربي من مناهج التفكير والتعبير والمهارات التقنية والفنية المرتبطة بالمحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمدرسة المغربية. هذا فضلا عن كون على أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين حمل في ثناياه مشروعا مستقبليا قائما على أساس البحث العلمي المستمر، يهم إصلاح وتحسين استعمال اللغة العربية لدى الناشئة المغربية وبذلك فهو يقطع الصلة بين الماضي، وينخرط في غمار التحديث والتجديد من خلال إصلاح المنظومة التعليمية ومواكبة المستجدات العالمية في مجال الإصلاح التربوي، ويتجلى لنا ذلك بوضوح من خلال الدعامة التاسعة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والتي تعكس أسس هذا المشروع الإصلاحي، وهي كالتالي:

«1- التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم.

2- تشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاج والترجمة بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد.

3- تكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعدة لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة.

4- ابتداء من السنة الأكاديمية 2000-2001، تحدث أكاديمية اللغة العربية باعتبارها مؤسسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بتخطيط المشروع المشار إليه أعلاه، وتطبيقه وتقوميه بشكل مستمر. وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللغة العربية.

5- يتم تدريجيا، خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين، فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداغوجي على مستوى الجامعات باللغة العربية موازاة مع توافر المرجعيات البيداغوجية الجديدة والمكونين الكفاة»[4].

واعتبارا للأهمية التي تكتسيها اللغة العربية واللغات الأجنبية في المنظومة التربوية، قام الفاعلون التربويون المغاربة بإجراء دراسة على عينة من التلاميذ على الصعيد الوطني سنة 2006م لتشخيص الوضع اللغوي، وقد أسفرت الدراسة على نتائج صادمة، حيث أن 7% فقط من تلاميذ المستوى السادس ابتدائي يتحكمون في اللغة العربية و1% في اللغة الفرنسية.

كما كشف أول تقرير للمجلس الأعلى للتعليم 2008م عن نتائج جد خطيرة وصادمة في الآن نفسه، من بينها أن نسبة التلاميذ المغاربة الذين يجيدون الكتابة والقراءة باللغة العربية لا يتعدى 50 بالمائة، بينما البقية الأخرى لا تتقن التعبير باللغة العربية ولاتحسن فهمها.

وفي هذا الإطار، وضمن سلسلة ندوات المجلس الأعلى للتعليم الرامية إلى النهوض بمستوى الكفايات اللغوية،نظم المجلس الأعلى للتعليم ندوة علمية تحت عنوان: «تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية و التكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية»وذلك يومي20_21اكتوبر2009 .وقد رصدت الندوة

ضعف الكفايات اللغوية لدى المتعلمين بالمدرسة المغربية، ناهيك عن اللغات الأجنبية، وأرجعت هذا الضعف اللغوي إلى عوامل متعددة أبرزها التعدد اللغوي في المغرب وضعف نجاعة تدريس اللغات ومحدودية استعمال اللغة العربية خارج أسوار المدرسة «ويمكن القول إن أشغال ندوة المجلس الأعلى للتعليم حول تعليم وتعلم اللغات قد انتهت إلى نتائج ذات دلالات كبرى. فقد أكدت من جهة، ضعف مستوى التمكن من اللغات لدى المتعلمين بما له من انعكاس مباشر على المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية الوطنية وألحت من جهة أخرى، على وجوب التدخل حتى تتمكن الأجيال المتعاقبة من الكفايات اللغوية والتدبير البيداغوجي الجيد لها ؛ باعتبار ذلك، المدخل إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة»[5].

ويشكل موضوع الضعف في كفايات اللغة العربية تحديا ليس فقط في منظومتنا التربوية المغربية، بل وفي العديد من المنظومات التربوية في العالم العربي. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن تدني مستوى اللغة العربية في المجتمعات العربية هو ظاهرة قديمة جديدة،خصوصا في عصرنا،وبالضبط لدى الطلاب في المدارس والمؤسسات الجامعية ،كما تدل على ذلك المؤلفات النقدية العديدة التي ألفها علماء اللغة في هذا الإطار من قبيل: «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري و«شفاء العليل في العامي والمولد والدخيل» للشهاب الخفاجي و«لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجي...

وقد انتبه ابن منظور في القرن السابع الهجري إلى شيوع اللحن في عصره، فسارع إلى تأليف كتابه الشهير: «لسان العرب»، إذ جاء في مقدمته ما يلي: «وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعَدُّ لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب

معدودا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير العربية فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون»[6].

وقد التفت الدكتور طه حسين في الثلاثينات من القرن الماضي، إلى ذيوع اللحن في العربية الذي أرجعه إلى أسباب عديدة أهمها الضعف اللغوي لدى مدرسي اللغة العربية. حيث جاء في كتابه «الأدب الجاهلي» ما يلي: «نعم! إعداد المعلمين الذين يعلمون اللغة العربية؛ فليس في مصر أساتذة لهذه اللغة، لا من حيث إنها أداة للتعبير ووسيلة من وسائل البيان، ولا من حيث إنها مظهر من مظاهر التاريخ ومرآة لحياة الأمة وموضوع للبحث العلمي.ليس في مصر أساتذة للغة العربية وآدابها، وإنما في مصر أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوه الذي يسمونه نحوا وما هو بالنحو، وصرفا وما هو بالصرف، وبلاغة وما هو بالبلاغة، وأدبا وما هو بالأدب؛ إنما هو كلام مرصوف، ولغو من القول قد ضم بعضه إلى بعض، تكره الذاكرة على استيعابه فتستوعبه»[7].

وفي هذا السياق، ألف الدكتور محمد تقي الدين الهلالي كتابا مهما، يحمل عنوان: «تقويم اللسانين» رصد فيه الأخطاء الشائعة في اللغة العربية، وهو ما أشار إليه في مقدمة الكتاب عن جدوى تأليفه قائلا: «المراد باللسانين – اللسان والقلم، فإن العرب تقول: القلم أحد اللسانين. والمقصود هنا إصلاح الأخطاء التي تفاقم أمرها في هذا الزمان حتى أصبحت مألوفة عند أكثر الخاصة بَلْه العوام، فشوهت وجه اللسان العربي المبين، وَرَنَقَتْ صَفْوَ زُلاله المَعين، مما يسود كل طالب علم، يحرص على حفظ لغة القرآن، وصيانتها من الإفساد والتشويه والعبارات الجافية التي تُشين جمالها، وتذهب ببهائها»[8].

وأمام هذا التردي اللغوي الذي يعرفه نظامنا التربوي بالمغرب، نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في الدعامة الثالثة عشرة على أهمية التكوين

المستمر كأداة أساسية لتحقيق الجودة التربوية وتحسين أداء مردودية مختلف الفاعلين التربويين في قطاع التربية الوطنية: «إن تجديد المدرسة رهين بجودة عمل المدرسين وإخلاصهم والتزامهم. ويقصد بالجودة، التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستديم، والوسائل البيداغوجية الملائمة، والتقويم الدقيق للأداء البيداغوجي»[9].

هكذا، يتبين لنا من خلال هذه الدعامة، أن الإصلاحات العامة الواردة في الميثاق الوطني قد اقتضت أن يتوفر المدرس على مواصفات مهنية تكون موضع تعاقد وتخضع لتقويم مبني على أسس معقلنة وموضوعية، من أجل تحفيز الكفايات وتشجيع التجديد والمبادرة وتطوير الأداءات المهنية، وتتجلى بعض هذه المواصفات في الالتزام بقيم وأخلاقيات المهنة للمساهمة في التنشئة الاجتماعية المبنية على حقوق الإنسان في شموليتها، وتفادي الأحكام المسبقة والقضاء على جميع أشكال التمييز وإشاعة ثقافة التعاون والتضامن. كما تتبدى أيضا، في التمكن البيداغوجي؛ بحيث ينبغي على كل مدرس أن يعي أدواره المتمثلة في القيادة التربوية والمعرفية والعلمية التي تتطلب المصاحبة؛ مصاحبة مشاريع تربوية يقوم بها المتعلم، والمرافقة المتجلية في نقل التجربة إلى الآخرين والتوجيه والإرشاد والنقد والتقويم، والتنشيط والتواصل الإيجابي مع المتعلمين. وتنفيذا لسياسة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في مجال التكوين المستمر وتفعيلا للميثاق الوطني للتربية والتكوين. أعدت الوحدة المركزية لتكوين الأطر استراتيجية عامة في مجال تكوين الأطر يكون منطلقها وأساسها المقاربة بالكفايات في جميع المواد المقررة بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي وهو ما يمنح " الأفراد فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية، وفرصة مواصلة

التعلم، كلما استوفوا الشروط والكفايات المطلوبة، وفرصة إظهار النبوغ كلما أهلتهم قدراتهم واجتهاداتهم"[10]. وتعتبر المقاربة بالكفايات في ظل الميثاق الوطني للتربية والتكوين اختيارا ،بيداغوجيا جديدا،يهدف إلى الارتقاء بالمتعلم إلى أسمى درجات التربية والتكوين، وذلك بتغيير وظائف المدرسة من مدرسة التلقين وبيداغوجيا التخزين والإلقاء والاستظهار، إلى مدرسة البناء والتفاعل والمشاركة والانفتاح على الذات والمحيط القريب والبعيد.

ومن أجل تحقيق هذا الرهان، ينبغي أن تتغير وظائف المدرس ووظائف المتعلم؛ فالمدرس مطالب بتنويع موارده البيداغوجية والتنشيطية، أما المتعلم فينبغي أن يلبي التعليم حاجاته الفردية والاجتماعية. وبذلك يتم الانتقال من التعليم التقليدي إلى منطق التعلم وتعلم التعلم.

وقد استفاد أساتذة اللغة العربية في جميع الأسلاك التعليمية من دورات تكوينية في مجال بيداغوجيا الكفايات، من أجل تنمية كفاياتهم في مجال المستجدات التربوية عامة والمقاربة البيداغوجية خاصة.

إن اعتماد مدخل الكفايات يستجيب لمنطلقات منهاج اللغة العربية، ذلك أن تكوين شخصية مستقلة، قادرة على الاندماج في المحيط والتفاعل مع مكوناته لا يتحقق إلا بتوجيه المتعلم وجعله قادرا على توظيف مهاراته ومعارفه في مواقف مختلفة. لذلك سعى منهاج اللغة العربية للتعليم الثانوي التأهيلي إلى مقاربة شمولية قائمة على التدرج والمرونة والتكامل بينه وبين السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي بهدف تعزيزه وتطوير الكفايات الاستراتيجية والتواصلية والمنهجية والثقافية والتكنولوجية التي سبق للمتعلم أن حصل عليها في السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي.

وإذا قمنا بقراءة لمنهاج اللغة العربية في مرحلتي التعليم الابتدائي، والثانوي الإعدادي، سنجده ينبني على خمس كفايات ممتدة وهي: الكفايات الاستراتيجية التي تمكن المتعلم من استعمال اللغة العربية لأجل اكتساب بعض القيم الإسلامية والوطنية والإنسانية في حدود مستوى المتعلم الدراسي. أما الكفاية التواصلية، فتهدف إلى تمكين المتعلم من التواصل عن طريق اللغة العربية قراءة وكتابة وتعبيرا، وتمكينه أيضا من مختلف أنواع الخطاب المتداولة أدبيا أو علميا أو فنيا.

وبالنسبة للكفاية المنهجية، فيمكن تحديدها من خلال منهجية التفكير والعمل والتنظيم وإقدار المتعلم على استضمار البنيات الأسلوبية والتركيبة والصرفية للغة العربية، في حدود مستوى المتعلم الدراسي، وعمره الزمني والعقلي وتنظيم العمل وضبط الوقت من خلال الإنجازات الكتابية والبحوث الخارجية التي تكلف المتعلم بإنجازها.

أما الكفاية الثقافية، فتعتمد تنمية الرصيد الثقافي للمتعلم ،وإقداره على استيعاب النسق اللغوي الفصيح الذي يعتبر وسيلة أساسية في عملية الاندماج الاجتماعي، وتمكينه من استعمال اللغة العربية لتحصيل بعض المعارف والتزود ببعض الخبرات المناسبة لمستوى المتعلم الدراسي.

وأخيرا الكفاية التكنولوجية، التي نوجزها في إقدار المتعلم على تمثل وفهم تطورات العالم التكنولوجي من خلال اللغة العربية.

هذه الكفايات الخمسة، يعمل منهاج اللغة العربية للتعليم الثانوي التأهيلي إلى تطويرها وتعميقها وصقلها من أجل استعمال اللغة العربية في إنجاز مختلف أنواع الخطاب، وإقدار المتعلم على توظيف المعارف والضوابط اللغوية في

مختلف السياقات التواصلية، والتمكن من منهجية التحليل في وصف الظواهر الأدبية وتحليلها والقدرة على الاستدلال والبرهنة والحكم والتقويم.

نلاحظ، أنه بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي بالمغرب للنهوض والارتقاء باللغة العربية، فإنه مع الأسف، لم ترق النتائج إلى الهدف المنشود، كما عكست ذلك تقارير المجلس الأعلى للتعليم لسنتي 2008و2009م. ويمكن أن نرجع ذلك – في تقديرنا الشخصي- إلى سببين جوهريين:

– ***أولا:*** وجود مفارقة كبيرة بين اعتبار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد في الدستور سواء في دستور 1996 أو دستور 2011، وبين الواقع المغربي الذي يشهد هيمنة كبيرة للغة الفرنسية ولا يعترف إلا بها كأداة للتواصل في التعليم العلمي والتقني وقطاع الحياة الاقتصادية والإدارة.

هذا الاختراق الفرنكفوني لمنظومتنا اللغوية، لم يعد هو العائق الوحيد الذي يهدد مستقبل اللغة العربية، بل أصبحنا نشهد في السنوات الأخيرة بالمغرب تنامي ظاهرة جديدة في الوسط الإعلامي، حيث اتخذت بعض المجلات والجرائد والإذاعات من اللهجة المغربية وسيلة للتعبير في خطاباتها. بل الأخطر من ذلك، أن أنصار هذه «اللغة الجديدة»، يحاولون إعطاءها مشروعية تحت مبرر واه مفاده أنها لغة المغاربة التي يتحدثون ويتواصلون بها في الحياة اليومية. مما يكشف عن المؤامرة الخفية التي تستهدف لغة الضاد ليس فقط في المغرب بل وربما في جميع الأقطار العربية.

- ثانيا: الاختلال الذي عرفه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فيما يخص مقاربته لظاهرة التنوع اللغوي الذي تعرفه بلادنا، حيث أن القراءة الفاحصة

للمرتكزات الثابتة والدعامات الأساسية للميثاق، تكشف عن وجود خلل كبير وهوة ساحقة بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي.

كما نلاحظ أيضا، أن التركيز على تدريس اللغة العربية وتحسين استعمالها اقتصر فقط على القطاع المدرسي بكل أسلاكه التعليمية من الابتدائي مرورا بالإعدادي الثانوي وصولا إلى الثانوي التأهيلي، في حين يتم تدريس الشعب العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والبيولوجيا والطب والصيدلة... في الجامعة باللغة الفرنسية. فلقد ورد في المادة 114 من الميثاق الوطني مايلي: «يتم تدريجيا، خلال العشرية الوطنية للتربية والتكوين، فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداغوجي على مستوى الجامعات باللغة العربية، موازاة مع توافر المرجعيات البيداغوجية الجديدة والمكونين الكفاة.

ويتم أيضا، على مستوى التعليم العالي، فتح شعب اختيارية عالية التخصص للبحث والتكوين باللغة الأجنبية الأكثر نفعا وجدوى من حيث العطاء العلمي ويسر التواصل»[11].

نستشف مما سبق، أن الميثاق الوطني لم يحسم في اللغات الأجنبية وفي نفس الوقت، فتح أفقا لتدريس بعض المواد ذات الطابع التكنولوجي باللغة العربية في الجامعة، علما أن خيار تدريس الشعب العلمية والتقنية باللغة العربية في التعليم العالي، لم ير النور بعد في جامعاتنا بالرغم من انتهاء عشرية كاملة على صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين. مما يستوجب إعادة طرح سؤال اللغة العربية من زاوية استكمال مشروع تعريب الجامعة المغربية.

لقد رفع المغرب بعد حصوله على الاستقلال سنة 1956 شعار التعريب – كغيره من دول المغرب العربي- كخيار استراتيجي للمطالبة بالاستقلال الثقافي من خلال تبني اللغة العربية كلغة وطنية، لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح

بسبب معارضة التيار الفرنكفوني لمشروع التعريب «حيث شهد كل بلد من بلدان المغرب العربي، من خلال أجهزته الصحفية وحياته السياسية، فترات سجال متفاوتة الحدة حول التعريب. وإذا كانت مجموعة مواقف معارضة للتعريب، قد عبرت عن نفسها بشكل صريح أحيانا خلال السنوات الأولى للاستقلال، فإن لا جماعة أو فرد باستطاعته اليوم أن يناهض التعريب دون أن يُشَكَّكَ بنواياه تجاه القضية الوطنية ويقابل بالاستخفاف. وبهذا المعنى، يمكن القول إن النقاش حول مسألة التعريب قد أقفل. هل يتعين الاغتباط لهذا الإقفال للنقاش أو كبته[1]؟ بقدر ما يغيب التعبير عن إجماع حقيقي حول التعبير، تسلك التحفظات إزاءه سبلا ملتوية كالنقد الصامت والتباطؤ في التطبيق، بل وحتى عرقلة الإجراءات المتخذة»[(12)].

وأمام هذا الوضع المزري الذي تعرفه اللغة العربية، ندلي ببعض الاقتراحات والبدائل لتجاوزالوضع الحالي وهي كالتالي:

1) تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، حتى يتسنى لها القيام بدورها الهام في إعداد الخطط الاستراتيجية لتطوير اللغة العربية وتأهيلها وتعزيزها في الحياة العامة.

2) ضرورة استكمال مشروع تعريب الجامعة المغربية.

3) تسريع وتيرة الترجمة المواكبة للمصطلحات العلمية الوافدة مع التطور التكنولوجي.

4) الرفع من معامل اللغة العربية في التعليم المدرسي مقارنة مع معامل اللغات الأجنبية.

5) الرفع من عدد حصص اللغة العربية للشعب العلمية في التعليم الثانوي التأهيلي مقارنة مع عدد حصص اللغة العربية للشعب الأدبية، حيث يدرس تلاميذ

الشعب الأدبية اللغة العربية خمس ساعات أسبوعيا، في حين يدرس تلاميذ الشعب العلمية اللغة العربية ساعتين فقط في الأسبوع.

6) تعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر لأساتذة اللغة العربية حتى يتسنى لهم ممارسة دورهم التعليمي على الوجه الأكمل.

7) إنشاء مختبرات صوتية للتدريب على النطق السليم باللغة العربية.

تصورنا

وإذا جئنا إلى الآفاق المتوخاة لهذا الاشكال،تبين لنا وانطلاقا من ممارستنا التربوية، أنه ينبغي الاشتغال على مفهوم التمثل كآلية إجرائية لمقاربة ظاهرة تدني مستوى الطلاب في اللغة العربية في مدارسنا ومؤسساتنا الجامعية ،وذلك من أجل معرفة سبل النهوض باللغة العربية والارتقاء بها.ونشيرإلى أنه لتحقيق هذا الهدف ينبغي الاستفادة من حقلي السوسيولوجيا وعلم النفس لمقاربة الواقع اللغوي باعتبار أن التمثل مفهوم سوسيولوجي وسيكولوجي أيضا.

ويعترض الحقل التربوي في المغرب مجموعة من المواقف الفكرية المتباينة، مما يجعله موضوعا لرهانات اجتماعية متعددة. تلعب فيه التمثلات الاجتماعية دورا هاما في إقامة روابط بين النظام التربوي والمجتمع.

إننا أمام مفارقة كبيرة، تتمثل في دفاع المجتمع المغربي بكل أطيافه السياسية والفكرية والجمعوية عن اللغة العربية، في حين تظل اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد على مستوى التداول الاقتصادي والإداري والإعلامي. هذه الازدواجية اللغوية تخلق لدى متعلم اللغة العربية نفورا وعزوفا عن تعلمها بل وتبخيسا لأهميتها، مادام يستحضر الواقع الفعلي الذي تحتل فيه اللغة الفرنسية مكانة هامة ليظل سؤاله الأساسي: أي مستقبل لمتعلم اللغة العربية؟ هذا السؤال، يعكس وجود نمطين متناقضين من التمثلات الاجتماعية:

1) التمثل الاجتماعي للمتعلم؛ الذي يتمحور حول عدم جدوى تعلم اللغة العربية في زمن العولمة والتحديث والتقدم التكنولوجي.

2) التمثل الاجتماعي لمدرس اللغة العربية؛ والذي يتحدد في الإقرار بأهميتها والدفاع عنها والعمل على تطويرها باعتبارها وسيلة لترابط الأمة العربية والإسلامية ومكونا أساسا للهوية الوطنية.

وفي تقديرنا الشخصي، ينبغي الالتفات إلى متعلم اللغة العربية داخل هذا المشروع التنموي اللغوي باعتباره شريكا أساسا في المنظومة التربوية وقطبا مهما ضمن العملية التعليمية التعلمية، وأن من شأن الاستخفاف به وبتمثلاته الاجتماعية حول اللغة العربية أن ينسف كل المجهودات الهامة التي تبذلها وزارات التربية والتعليم والجامعات ومجاميع اللغة العربية في جميع الأقطار العربية « وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعداد هذه الاختلالات بصفة واضحة وصريحة لا يعني البتة أننا غير قادرين على تجاوزها، بل يعني أولا أن بداية الطريق تمر ضرورة عبر التصريح الموضوعي والدقيق بوجودها. ثم إن جُلَّ لغات الحضارات الكبرى تعاني من مشاكل مماثلة دائمة، جزءا أو كُلاًّ. إلا أن القائمين على تدبير شؤونها يجدون السبل الناجعة لإعادة تأهيلها باستمرار؛ فالتخطيط والتأهيل اللغويّان ضرورة حتمية ودائمة»[13].

وفي هذا السياق، ينبغي استخدام الوسائط الجديدة في العملية التعليمية التعلمية عموما، وفي تدريس اللغة العربية خصوصا، ذلك أن الرغبة في التعليم تزداد حين تضاف المؤثرات البصرية والسمعية إلى نظامنا التعليمي. حيث ثبت علميا، أن الإنسان يتلقى نسبة كبيرة من المعرفة من خلال حاستي السمع والبصر معا مقارنة مع باقي الحواس الأخرى.

وبعد،فإننا نؤكد في الختام، أن الارتقاء باللغة العربية مسؤولية الجميع : الفردوالمدرسة والمجتمع والدولة ، كما أن النهوض باللغة العربية في مجتمعاتنا رهين بتطور الفكر السياسي العربي بحكم العلاقة الجدلية بين اللغة والفكر . فالمسألة اللغوية على قدر كبير من التعقيد والحساسية ،مما يستوجب إرادة سياسية من الحكومات العربية للدفع بلغتنا العربية إلى مسار التقدم والتطور حتى تستعيد روحها وفاعليتها وبريقها ومجدها.

هوامش :

1) المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يناير، 2000، ص: 9.
2) المرجع نفسه، ص: 51.
3) نفسه، ص: 51.
4) نفسه، ص: 51 – 52.
5) بوشعيب الزين: " تدريس اللغات وتعلمها في منظومات التربية والتكوين: مقاربات تشخيصية واستشرافية"، البرنامج الاستعجالي أو إصلاح الإصلاح في منظومة التربية والتكوين، منشورات مجلة عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، العدد: 2010/19، ص: 405 – 406.
6) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، 2003، ص:26.
7) طه حسين: الأدب الجاهلي، دار المعارف بمصر – القاهرة، ط 2 1927، ص: 14.
8) محمد تقي الدين الهلالي: تقويم اللسانين، مكتبة المعارف، الرباط، ط 2 ، 1984، ص: 9.
9) الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص: 61.
10) المرجع نفسه، ص: 10.
11) نفسه، ص: 52.
12) جلبير غرانغيوم: اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة: محمد أسليم، الفاربي للنشر، مكناس، ط 1، 1995، ص: 20.

13) عبد القادر الفاسي الفهري: أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات الترجمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 5، 2010، ص: 19.